

دور السياسة الخارجية العُمانية و التحديات الإقليمية في منطقة الخليج العربي (خلال الفترة 1990-2020)

محمد بن سعيد بن محمد المحاربي

الفاتح عبد الله عبد السلام

أخصائي علاقات دولية

abusaeed251971@gmail.com

الملخص :

سلطنة عُمان، هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي الست، وثانيها في المساحة والسكان بعد المملكة العربية السعودية، تُطلُّ على مضيق هرمز الاستراتيجي الذي تشترك فيه مع جمهورية إيران الإسلامية. ورغم محدودية مواردها مقارنة بدول الخليج الأخرى نجحت عُمان، بدايةً من العام 1970م، بقيادة السلطان الراحل قابوس بن سعيد، في بناء اقتصاد قوي و متماسك و انتهاج سياسة خارجية متميزة اتسمت بالاستقلالية والبرغماتية والحياد، وتراوحت علاقتها مع دول منطقة الخليج العربي بين المحايدة والوطيدة والسلمية في كل الأحوال.

تهدف الدراسة إلى التعرف على سياسة سلطنة عمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة (1990-2020). وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للبيانات على الأسلوب الكيفي (النوعي) والمنهج الوصفي التحليلي، تناولت الدراسة بالبحث والتحليل مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية والتحديات والعوامل الداخلية والخارجية التي واجهتها، ثم دور هذه التحديات في تشكُّل هذه السياسة تجاه منطقة الخليج.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، عُمان، التحديات الإقليمية، الخليج العربية.

ABSTRACT

The Sultanate of Oman is one of the six countries of the Gulf Cooperation Council, and the second in area and population after the Kingdom of Saudi Arabia, overlooking the strategic Strait of Hormuz, which it shares with the Islamic Republic of Iran. Despite its limited resources compared to other Gulf countries, Oman succeeded, starting in 1970, under the leadership of the late Sultan Qaboos bin Said, in building a strong and coherent economy and pursuing a distinct foreign policy that was characterized by independence, pragmatism and neutrality, and its relationship with the countries of the Arab Gulf region ranged between neutral, solid and peaceful in all cases.

The study aims to identify the foreign policy of the Sultanate of Oman towards the Arab Gulf region during the period (1990-2020). In its analysis of the data, the study relied on the qualitative method and the descriptive analytical approach. The study dealt with research and analysis on the stages of development of the Omani foreign policy and the internal and external challenges and factors it faced, and then the role of these challenges in the formation of this policy towards the Gulf region.

Keywords: foreign policy, Oman, regional challenges, the Arab Gulf.

مقدمة

تظهر السياسة الخارجية لأي دولة من خلال طبيعة العلاقات التي تقيمها مع محيطها الخارجي، في إطار تحالفات إقليمية ودولية تعاونية وتكاملية، كما أن ما تقوم عليه السياسة الخارجية للدول في توجهاتها يأتي نتاج تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات المؤثرة والمشكّلة لطبيعة هذه السياسة الخارجية ودورها ضمن بيئتها الخارجية تبعًا لما تقتضيه طبيعة المتغيرات والظروف المحيطة والمحددة لأولويات وأهداف السياسة الخارجية إقليميًا ودوليًا.

ولعل أبرز نطاقات وموضوعات الاهتمام في السياسة الخارجية يذهب نحو الجوار الإقليمي الذي تقع في إطاره، وارتباط تلك الاهتمامات بمسائل تحقيق وحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي؛ لأنها لا يمكن أن تحفظ أمنها واستقرارها الداخلي بمعزل عن الإقليم المحيط للدولة. وبالنظر إلى الحالة الإقليمية الخليجية، وأدوار الفعل والتأثير في سياساتها الخارجية والاهتمام الإقليمي لتلك السياسات في حفظ أمن واستقرار الخليج، فإن ما تقتضيه المصلحة الإقليمية يكمن في إيجاد مساحات أوسع من التقارب والتوافق في سياساتها تجاه القضايا والتحديات والأخطار الإقليمية؛ وذلك لما تتميز به منطقة الخليج من موقع استراتيجي مهم في العالم، وثروات نفطية هائلة؛ إذ تحتل منطقة الخليج العربي المراكز الأولى على مستوى العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ومن حيث وجود احتياطات النفط الخام.

وهناك تشابه كبير بين دول منطقة الخليج العربي - موضوع الدراسة - من حيث الموقع والبيئة الصحراوية الساحلية؛ مما سهل التنقل والاتصال بين سكان المنطقة وأدى إلى ترابطهم منذ زمن بعيد، وجمعتهم منذ القدم المصاهرات والأحلاف، فالمنطقة تتشابه، بشكل كبير، في تركيبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي بنائها الثقافي والقيمي، فأصول سكان منطقة الخليج ترجع إلى القبائل التي عاشت في أنحاء شبه الجزيرة العربية، كما جمعت بينهم تبادل المنافع التجارية، ومن هنا نجد قوة العلاقات بين بلدان منطقة الخليج في إطار الوحدة الروحية الإسلامية، والوحدة الجغرافية، ووحدة التجربة التاريخية، والوحدة الاجتماعية، والمنافع التجارية، وهو ما دعا قادة دول المنطقة إلى العمل الموحد، وتأسيس مجلس التعاون الخليجي، ومع هذا هناك اختلافات كثيرة بين دول المنطقة، وخاصة بين سلطنة عمان وباقي دول الخليج العربي. التباين واضح في السياسات والمواقف، ولاسيما رفض عُمان الاتحاد الخليجي وعلاقاته مع إيران، وموقفها من الأزمة اليمنية والسورية، وتفرداها في سياساتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وهو ما تنوِي الدراسة الكشف عنه بتفصيل، إلا أن هناك تحركات وجهودًا مكثفة للتعاون الخليجي، لا سيما على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وهناك حرص من قبل دول الخليج على البقاء ضمن إطار مجلس التعاون الذي يجمعهم جميعًا في ظل العلاقة الاستراتيجية التي تجمع دول الخليج ببعضها البعض.

ويأتي تمايز السياسة الخارجية العمانية من بين دول الإقليم الخليجي من خلال مواقفها التوافقية، وتضييق مساحة الشقاق والتنازع والابتعاد عن كل ما يعكر صفو العلاقات مع الاصدقاء، فقد حرصت السياسة الخارجية العمانية على البقاء بعيدًا عن الانخراط في قضايا الصراع التي قد تعتبرها بعض الدول الإقليمية مُهدِّداتٍ لأمن الخليج، وكانت في مواقفها تعبر عن استقلاليتها في القرار السياسي، والذي يغلب عليه عدم التبعية لأي جهة، ويظهر هذا بجلاء من خلال مواقفها الأخيرة تجاه الصراع في اليمن، وعدم المشاركة العسكرية في عاصفة الحزم، وكذلك مواقفها المستقلة تجاه الملف السوري والعراقي والليبي، إضافةً إلى تفرد واستقلال موقفها تجاه الصراع الخليجي الإيراني والأزمة القطرية الخليجية.

وقد برزت السياسة الخارجية العُمانية الحديثة بشكل جلي وواضح عندما تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم في 23 يوليو عام 1970م، حيث يعدُّ السلطان قابوس، بوصفه الحاكم الثامن لعمان في التسلسل المباشر لأسرة آل بوسعيد التي أسسها الإمام أحمد بن سعيد في عام 1741م، (أبودية، 1998) صاحب رؤية حكيمة ونظرة سديدة؛ حيث عمل السلطان قابوس على إحداث تغيير في السياسة الخارجية العمانية، من خلال فرض سياسة جديدة للسلطنة بالتفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي بشكل يعكس مكانة الدولة، وتقلها الجغرافي والسكاني في الخليج.

ومع ارتفاع حدة التهديدات الأمنية ومخاطرها التي تحيط بالإقليم وتساعد حدة الصراعات المحيطة به (اليمن، سوريا، العراق)، وكذلك الخلافات الخليجية -الخليجية، والتي تهدد مدى إمكانية تماسك واستمرارية التنظيم الإقليمي لدول الإقليم (مجلس التعاون الخليجي)، كان على سلطنة عمان سلوك سياسة خارجية مستقلة تحفظ توازن القوى في المنطقة وتتبع صوت العقل، حيث تشكل تلك العوامل، في مجملها، تهديدات حاضرة ومستقبلية على أمن الخليج واستقراره، خاصةً بعد احتلال العراق لدولة الكويت لسنة 1990م، والتي أسفرت عن إشكاليات كبرى داخل منطقة الخليجية كانت لها انعكاساتها على سياسات وتحركات دول الخليج، سواءً على مستوى الدولة أو على مستوى المنظمات الإقليمية. وقد كان لسلطنة عمان دورٌ بارزٌ في محاولة تضييق هوة الخلاف، ونجحت إلى حدٍ ما في التوفيق بين الاطراف المتحاربة وفي تضييق الجراح بعد تسعة أشهر من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. (أبودية، 1998) وتوجت جهود سلطنة عُمان في لِمِ الشمل في كثير من الاحيان، واستطاعت إعادة العلاقات الخليجية - الخليجية عام 2014م؛ لأن في القطيعة بين الاشقاء تهديدًا لاستقرار منظومة دول الخليج التي تم إنشاؤها للتعاون بين هذه الدول ضدَّ الأخطار المحدقة في المنطقة، ولكن رغم الجهود التي بُذلت لأجل عدم شقِّ الصف الخليجي إلا أنها باءت بالفشل في بعض الأحيان؛ بسبب عدم استجابة الأطراف الأخرى لصوت العقل، وبسبب هذا سادت عملية فقدان الثقة، خاصةً عندما حاولت دول بعينها التدخل في شؤون عمان الداخلية؛ مما أضعف علاقاتها بهذه الدول، مقارنةً بما كان عليه الحال منذ قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981م. (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2017)

مشكلة الدراسة :

اتسمت السياسة الخارجية العمانية بالتفاعل تجاه القضايا العربية عمومًا ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، إلا أن هذا التفاعل قد تأثر بمحددات داخلية وخارجية لعبت بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد مدى هذا التفاعل والآلية أو الأسلوب الذي تمت به صياغة السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي، وعليه، فإن مشكلة هذا الدراسة تتمثل في تحديد ماهية المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي. أسئلة الدراسة تكمن في السؤال الرئيسي الآتي: ما العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في سياسة سلطنة عُمان الخارجية اتجاه الخليج العربي خلال الفترة بين عامي 1990-2020؟ وما مدى تأثير الأزمات والمتغيرات الإقليمية في توجهات السياسة الخارجية العمانية خلال هذه الفترة؟ وما مستقبلها بعد وفاة السلطان قابوس بن سعيد وتولي القيادة من قبل السلطان هيثم بن طارق؟

أسئلة الدراسة :

- في ظل إشكالية البحث المذكورة أعلاه، تعتمزم هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:
1. ما العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في سياسة عُمان الخارجية تجاه الخليج العربي خلال الفترة 1990-2020م؟
 2. كيف أثرت المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات سياسة عُمان الخارجية اتجاه الخليج العربي؟
 3. كيف يمكن لسلطنة عُمان أن تحافظ على سياستها الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي في ظل وجود العديد من التحديات الحالية والمستقبلية؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي:

1. تتبع الأحداث التاريخية والمتغيرات الجديدة في منطقة الخليج خلال الفترة 1990-2020م، وكيفية تأثيرها على توجهات سياسة عُمان الخارجية اتجاه الخليج العربي.
2. توضيح العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في سياسة عُمان الخارجية تجاه الخليج العربي خلال الفترة 1990-2020م.
3. بيان العوامل التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في المحافظة على سياسة سلطنة عُمان الخارجية اتجاه الخليج العربي في ظل وجود العديد من التحديات في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

- 1- هدف هذه الدراسة هو التعرف على السياسة الخارجية العمانية تجاه دول الخليج العربي خلال السنوات 1990-2020م، وهي الفترة التي شهدت تطورات داخلية وخارجية، كان لها وقعها على تشكل السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج.
- 2- اهتمام هذا الدراسة بتتبع الأحداث التاريخية والمعاصرة، وتوضيح مدى تأثير هذه الأحداث على توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج، خاصةً أن توجهات السياسة الخارجية للسلطنة تعتبر غير مسبوقة من حيث المواقف السياسية المتوازنة، والمعروفة بالاستقلالية والحياد الإيجابي، ودعم الاستقرار الإقليمي؛ فالسياسة العمانية تجاه دول الخليج متشعبة، وقد مرت بمراحل عديدة وتطورات فريدة، ولها انعكاساتها في المستقبل البعيد.
- 3- تفرد سياسة سلطنة عُمان الخارجية، وتميزها، واستقلاليتها، وحياديتها الإيجابية، ومحاولاتها التوفيق بين الفرقاء، ولعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، والمحافظة على سياسة خارجية ثابتة ومتوازنة.
- 4- السياسة الخارجية العمانية تعتبر نموذجًا يحتذى به في بناء العلاقات الدولية، التي تقوم على أساس مبدأ التعاون بالمثلى، وإعمال الأعراف والعادات والتقاليد التي تحقق المصلحة المشتركة للجميع.

- 5- الأحداث السياسية الجسيمة التي شهدتها منطقة الخليج، والمواقف التي اختارتها سلطنة عمان، جديرة بالدراسة والتحليل؛ ولذلك فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة تحليلية، سوف تساعد على معرفة تطور السياسة الخارجية لعمان، ثم تحليلها وتفسيرها ضمن سياقها التاريخي؛ لتعزيز حالة التقارب بين دول الخليج، وخدمة شعوبها، والحفاظ على أمنها واستقرارها.
- 6- على الرغم من أن السياسة الخارجية العُمانية مع دول الخليج تعود لعقودٍ مضت إلا أن الدراسة حول هذا الموضوع ما تزال في مهدها، ولم يتم تناولها بشكلٍ وافٍ، فعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات والمنشورات التي فحصت سياسة عُمان الخارجية بشكل عام، إلا أنه يلاحظ وجود نقص في الدراسات حول السياسة الخارجية العمانية من وجهة المنظور العماني، وبيان التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة؛ لذا تعزز الدراسة تقديم تفسير ومساهمة عملية لمشكلة الدراسة.
- 7- صُممت هذه الدراسة لتقدم أمثلة عن القضايا والأحداث في منطقة الخليج العربي، ومدى تأثيرها على تطور السياسة الخارجية العُمانية تجاه محيطها؛ فالدراسة مفيدة لصانعي السياسات في منطقة الخليج العربي والباحثين في مجال العلاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى في فهم أدوار وتأثيرات القضايا والأحداث في المنطقة على توجهات السياسة الخارجية العُمانية في الفترة المحددة لهذا البحث، كما يمكن لدول المنطقة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة؛ لأنها المعنية بالدراسة، ويمكن الاستفادة منها في إيجاد طرق أو حلول أو استراتيجيات من شأنها أن تطور أجناس دول المنطقة؛ من أجل المساهمة في تطوير السياسات الخارجية لدول المنطقة، وقد تكون بعض النتائج المذكورة في هذه الدراسة ذات صلة أيضاً بالبلدان الأخرى التي تواجه ظروفًا مماثلةً، من حيث المساهمات النظرية، وتسهم هذه الدراسة، إلى حد كبير، في الأدبيات ذات الصلة.
- 8- سوف تطرح هذه الدراسة قضايا ومعالجات وخطة عمل لإصلاحات طويلة الأمد للسياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة القادمة.

الدراسات السابقة :

لقد كان اختيار موضوع (السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي) بعد البحث والتدقيق والاطلاع ومراجعة الرسائل العلمية في مكتبة الجامعة الإسلامية وغيرها، والتأكد من عدم الكتابة في هذا النحو، إضافة إلى الرغبة الشخصية المتطلعة للكتابة في هذا الموضوع، لما لهذا الموضوع من أهمية يستحق منا البحث والتدقيق، وسيحاول الباحث معالجتها اعتماداً على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال رغم قلتها؛ إذ إنه لا يمكن لأي باحث تقديم دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال، وهي كثيرة، ولكن تم اختيار بعض الأدبيات التي لها صلة وعلاقة مباشرة بالموضوع. هذه الدراسة استفادت مما يمكن تسميته بالتراكم العلمي؛ نتيجة إسهامات عدد كبير من الكتاب والباحثين الذين تصدوا لدراسة موضوع السياسة الخارجية العمانية قديماً وحديثاً، وفي الحقيقة، تعددت الدراسات التي تناولت أو أشارت إلى موضوع السياسة الخارجية العمانية وتطورها وخصائصها ومميزاتها. وفي محاولة لذكر أهمها سنسعى لبيان موضوعاتها، وأهم نتائجها، وتقديم التحليل النقدي لها، ثم بيان السياق الموضوعي والزمني الذي جاءت بها هذه الدراسة.

وفيما يأتي استعراض لهذه الدراسات :

1- دراسة بسمة بنت مبارك سعيد، (2014م)، **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، وتأتي هذه الدراسة في سياق قراءة رؤية عمان لفكرة الاتحاد الخليجي، والذي كان سبباً في إثارة قضية الاتحاد، والتعارض العماني في الأوساط الخليجية. وترى الباحثة في عرضها أن العلاقات الإيرانية العمانية لم تكن دائماً في حالة من الانسجام والتوافق، بقدر ما تعبر عمّا تفرضه وتقتضيه حواكم الجغرافيا والمصالح المشتركة من استمرار لتلك العلاقة الإيرانية - العمانية.

وترى الباحثة أنه مع الإدراك العماني للتهديد الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله دولة بحجم إيران لأمن المنطقة، إلا أن تعامل سلطنة عمان مع هذا التهديد لا يجب أن يكون باستعداد إيران، والتعامل وفق منطق الخصم، بل لا بُدَّ من اتباع منطق الحوار في تسوية الخلافات. كما لا يجب أن تطرح فكرة ومشروع الاتحاد الخليجي ضمن رؤية مواجهة الخصم والتصدي لإيران كسبب باعتبار السلطنة لا تقف بالضد من إيران بوصفها خصماً، ولا تشارك دول الخليج ذات المخاوف.

وستعكس الدراسة الحالية الدور الإيجابي الذي ظلت تمارسه السياسة الخارجية العُمانية في منطقة الخليج العربي للحد من الصراعات التاريخية بين دول المنطقة وجاراتها من دول الإقليم، باعتبار أن المصالح المشتركة تحتم عليهم التعاون والعمل المشترك لمواجهة التحديات الأمنية التي تأتي من خارج المنطقة الجغرافية.

2- دراسة مريم بنت يوسف البلوشي (2015)، **أثر العلاقات العمانية - الإيرانية في أمن مجلس التعاون بعد الربيع العربي. وتقوم على دراسة العلاقات العمانية - الإيرانية التي تصفها الباحثة بالعلاقات الاستثنائية والتمايزية عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي**، وأثر هذه العلاقة على أمن المجلس. وتخلص هذه الدراسة إلى أن سلطنة عمان تنتهج سياسة خارجية خارجة عن المألوف في المحيط الخليجي والعربي، وتشير الدراسة إلى أنّ الارتباط العماني بعلاقات مع إيران تعتبر قديمة وتاريخية فرضتها الجغرافيا والمصالح المشتركة بين الدولتين، باعتبار أن السلطنة لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران، وأن رؤيتها تقوم على تحويل إيران لحليف استراتيجي سياسي واقتصادي، وفي بيان الأثر، فإن العلاقات الثنائية العمانية - الإيرانية أثرت على أمن مجلس التعاون من خلال دورها في التوصل للاتفاق النووي الإيراني 1+5، وعدم المشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة في اليمن.

وركزت هذه الدراسة على العلاقات العُمانية - الإيرانية، وأغفلت السياسة الخارجية العُمانية تجاه الخليج العربي، وكيف يمكن لهذه الدول أن تكون قوة اقتصادية، وبالتالي ينعكس اقتصادها على أمنها القومي، وتغافلت مشاكلها العالقة، وركزت جل اهتمامها على خدمة ورعاية مصالح مواطنيها؛ ليسود التوافق والتفاهم بين هذه المنظومة الخليجية. وتعالج الدراسة الحالية النقاط التي أغفلت الدراسة المذكورة التحدث عنها، من خلال مناقشتها وتحليلها وتقديم مقترحات وحلول لصانعي السياسة الخارجية العمانية.

3- دراسة زياد خلف عبدالله الجبوري (2019)، **طبيعة السياسة الخارجية العُمانية في ظل الأزمات الإقليمية الجديدة**. تناول الباحث في دراسته تشكُّل السياسة الخارجية العُمانية بفعل عامل الجغرافيا الذي فرض نفسه ووضع السلطنة في منطقة تجوبها الصراعات والأزمات من كل حذب وصوب، فكان هذا الموقع نعمةً ونقمةً في آن واحد، فمن الناحية الإيجابية حساسية منطقة الخليج وأهميتها بالنسبة للعالم الخارجي؛ كونها المصدر الأساسي للطاقة، والناحية السلبية تكمن في الجوار الإقليمي والأزمات المفتعلة والتهديدات بغلق مضيق هرمز ما بين الفنية والأخرى، وكان على سلطنة عُمان التعايش مع كل هذه الاضطرابات، ومحاولة التهدئة وعدم التصعيد، وإيجاد البدائل الحلول، والابتعاد عن سياسة الأحلاف، وكل هذه الصفات التي امتاز بها صانع القرار في السياسة الخارجية العُمانية للتعايش السلمي في المنطقة، بعيداً عن التوترات.

4- دراسة زهير قاسم محمد السمراي ، ووجدان عبدالستار سعيد أحمد(2016م)، **النشاط العُماني من القضايا العربية في إطار مجلس التعاون الخليجي 1981-1990م**. وتدور هذه الدراسة حول السياسة الخارجية لسلطنة عمان على تنمية وتطوير علاقاتها مع شقيقاتها والدول العربية من دون تمييز، وعلى أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل والمساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصره القضايا، ومنها الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988 والاحتياح الإسرائيلي للبنان 1982 وقضية العرب المصرية (قضية فلسطين)، وما بذلته سلطنة عُمان من مساعٍ حميدةٍ من خلال مجلس التعاون الخليجي، وما أكرمها الله بفضل سياستها المتوازنة، من الحصول على ثقة الدول الخليجية والعربية، والتعاون معهم، من خلال اتصالات ولقاءات مستمرة، لإنهاء المشاكل العالقة والقضايا العربية والخليجية، فكانت لهذه المواقف الأثر الفاعل والسريع في وقف نزيف الدم بين العراق وإيران بعد معارك طاحنة استمرت لثماني سنوات؛ وذلك بسبب السياسة التي تم اتباعها في هذه الشأن، بعدم تغليب أي طرف من أطراف الصراع، بل كانت المساعي تسير نحو التهدئة تارةً، والجلوس على طاولة الحوار والمفاوضات تارةً أخرى؛ من أجل نزع فتيل الحرب الدائرة هناك خلال تلك الحقبة الزمنية.

ومما لا شك فيه أن هناك أحداثاً لم تتطرق إليها الدراسة بعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية، والتي كان لسلطنة عُمان الدور البارز في إخمادها، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الغزو العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق، وهي أحداثٌ أدخلت منطقة الخليج في نفق مظلم.

وستتطرق هذه الدراسة إلى مزيدٍ من الوقائع التي كان للشأن العُماني دورٌ ضليعٌ في تجنيد المنطقة مزيداً من الويلات التي أثرت على مستقبلها، لا سيما قضية الملف النووي الإيراني مع دول 1+5، والخلافات الخليجية- الخليجية.

5- دراسة حاتم بن سعيد مسن (2017م)، **مرتكزات السياسة الخارجية في ظل المتغيرات الإقليمية (2005/2016)**، وتقوم هذه الدراسة على تحليل مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في تعاملها مع المتغيرات الإقليمية خلال فترة 2005-2016م. وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهجي تحليل النظم، واتخاذ القرار في السياسة الخارجية العمانية. وخُصِّصَت الدراسة إلى نتائج مفادها أن السلطنة تنتهج، في أي قضايا صراعية وأزمات في محيطها الإقليمي والخليجي، استراتيجية الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والاهتمام بالمصلحة الوطنية العليا، والانتماء لأمتها العربية،

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والخليجية، والتأكيد على حل الصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بالطرق السلمية، ورفض سياسة الأحلاف والمحاور الإقليمية. وركزت الدراسة على هذه الثوابت، وهي مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية، والمبادئ والأسس التي تقوم عليها في تنفيذ أجندتها الخارجية، والابتعاد عن سياسة المحاور.

وسأتناول في هذه الدراسة دور السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي باعتبارها نقطة محورية لم تناولها الدراسة أعلاه.

الإطار النظري للدراسة :

إن الحديث عن نظرية للسياسة الخارجية يعد، في الوقت الحالي، من التحديات الصعبة، خاصةً في ظل عدم قدرة المداخل النظرية والتطبيقية الخاصة بالسياسة الخارجية على استيعاب التحولات الاستثنائية التي شهدتها الدول في علاقاتها الداخلية والإقليمية والعالمية؛ ذلك أن بناء نظرية في السياسة الخارجية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإشكالية القدرة التفسيرية للنظرية، وهذه الإشكالية تمثل بحق الطموح العلمي لأي مجهود نظري. ومن الأهمية بمكان أن نوضح كيف أن السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال كبرى نظريات العلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي يسمى تحليل السياسة الخارجية. (Smith, 1986)

ومنذ الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من المداخل النظرية والاقترابات المنهجية التي تستخدم في دراسة وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية، (عبد الحي، 1994) وقد تميزت بشكل ملحوظ بتنوعها تبعاً لتمايز وجهات نظر الباحثين، والتي تشكلت على مراحل تاريخية متميزة، واستمرت في التطور.

فهنا كالمدرسة التقليدية في تفسير نظرية السياسة الخارجية، والتي ظهرت مع بداية الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وهي تنظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية، وبناءً على هذه النظرة، يصنف الاتجاه التقليدي في دراسة السياسة الخارجية على أنه غير نظري؛ إذ لا يهدف إلى بناء نظرية خاصة بالسياسة الخارجية، بل يقتصر على مجرد وصف السياسات الخارجية، خاصةً السياسات الخارجية للدول الكبرى التي كانت هي البارزة في فترة ظهور تلك الدراسات، سواءً بالتتابع التاريخي لتلك السياسات أو محاولة تحديد الأهداف القيمة والأساليب الفنية التي تتضمنها. (سليم، 1998)

ومن الواضح أن المدرسة التقليدية، وعلى رأسها الواقعية، تتبنى فرضية أن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية المناسبة لفهم السلوكيات الدولية، كما تفترض بأن الوحدة الأساسية للتحليل هي الدولة القومية التي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل الفرص والعوائق الموجودة في محيطها الإقليمي والدولي، وبالتالي فإن السياسة الخارجية حسب المدرسة التقليدية هي الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (الموارد)؛ للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية). (أبو بكر سعودي، 1986) ورغم أن المدرسة التقليدية منذ نشأتها (قيام الدولة القومية) كاتجاه تفسيري في العلاقات الدولية قد ساهمت في تقديم تفسيرات منسجمة لسياسات الدول الخارجية، إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي إطار التقدم الذي وصلت إليه بعض العلوم من حيث مناهج وأدوات التحليل، بدأ بعض الدارسين في اعتماد مناهج متطورة، مع محاولة الاستفادة من المعلومات المتراكمة التي وصلت إليها المدارس الأخرى، وتتجاوز حدود التفسير الوصفي والرأي القائل بعدم قابلية إخضاع هذه الظاهرة للتفسير العلمي.

ولسد النقص والقصور الذي صاحب النظريات التقليدية، وبحثاً عن صيغ أكثر واقعية لتحليل السياسات الخارجية للدول ظهر الاتجاه الحديث الذي يهتم بالجوانب الاقتصادية والعلاقات بين الأمم والشعوب، ويتجاوز العلاقات الحكومية، ولا يقتصر عليها. وتبعاً لذلك ظهرت نظريات معاصرة تدعو إلى دراسة الجوانب المختلفة لصناعة القرار لتفسير وفهم السياسة الخارجية.

وهناك عدة نظريات حديثة لبحث موضوع ظاهرة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وتقتصر هذه الدراسة نظرية (بروك) و(سنايدر)، والتي تعتمد على "نموذج الفعل، رد الفعل، التفاعل، "Action, reaction, interaction Model، وهو نموذج لفهم وتحليل السياسة الدولية يخالف ما قدمه دارسو النظرية العامة للعلاقات الدولية (نظريات ومدارس العلاقات الدولية) الذين يعتمدون على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل، فيحللون سلوك الدولة تبعاً لعوامل موضوعية (جغرافية، تاريخ، سياسة...). دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي؛ لذا تركز هذه النظرية على نشاطات صنع القرار الخارجي كمادة للتحليل؛ إذ يرى "بأن مفتاح التفسير هو فهم لماذا تتصرف الدول بالطريقة التي يحدد بها صنع قرارها وضعهم، وتحديد هذا الوضع هو ناتج عن علاقات وتفاعلات الأعضاء في وحدة صناعة القرار الموجودة في بيئة دولية ومحلية معينة، وأيضاً ناتج عن انتساب الشخص وقيمه وإدراكاته"، (مصباح، 2008) وركزت النظرية في التحليل على مستوى الدولة وعلى مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة، ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول، فيشكل بذلك تفاعلاً، وعند تكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكوين أنماط معينة من التفاعل التي أطلق عليها اسم نموذج صناعة القرار. (ميلود، 2018) وعموماً يهدف هذا النموذج إلى الربط بين المحددات والعوامل الخارجية وبين الأحكام التي يؤمن بها صانع القرار. وهذه النظرية تعتبر من النظريات الرئيسية المعاصرة في بحث وتحليل العلاقات السياسية، ومن المحاولات الجادة لتطوير التحليل العلمي للسياسة الخارجية. وعلى الرغم من وجود الكثير من المآخذ عليها، تم اختيار هذا النموذج؛ لأنه من أنسب المقاربات لتحليل السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي على ضوء أسئلة وأهداف البحث؛ حيث تنطلق النظرية من محاولة فهم عملية صنع القرار من خلال العوامل المؤثرة في هذه العملية، خاصةً صناعة القرار الذين يعتبرون محور العملية التقريرية في السياسة الخارجية.

وتقتصر الدراسة، من أجل البحث في السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي، اعتماد نظرية نموذج الفعل، رد الفعل، والتفاعل؛ لأنه يقدم المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية العمانية، وهي جملة العوامل ذات الأثر المباشر أو غير المباشر في توجيه سياسة الدولة الخارجية ومدى فاعليتها مع محيطها الخارجي، مع النظر إلى مقدرات سلطنة عُمان، والتحديات التي فرضتها معطيات البيئة الداخلية بمحدوديتها، وإلى القيود التي فرضتها البيئة الخارجية بتفاعلاتها، كل هذا كان له وقع وأثر وانعكاس في رد فعل صانع قرار الدبلوماسية العمانية في عملية صياغته لتوجهاته وسلوكه الخارجي.

بناءً على ما سبق، وعلى نحو يخدم أهداف الدراسة العلمية والعملية بشكل أكاديمي ممنهج، سوف يتم تحليل السياسة الخارجية العمانية على أنها ظاهرة ذات خصائص محددة، ولها آليات معينة لتحليلها ووصفها، ثم يتم إسقاط ذلك على خطة البحث للإجابة على أسئلة الدراسة والكشف عن العوامل التي أثرت على سياسة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج، محاولين الوقوف على مكامن التأثير والتأثر ومدى التفاعل، ثم نتناول العوامل التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في المحافظة على سياسة عمان الخارجية اتجاه الخليج العربي في ظل وجود العديد من التحديات في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

منهجية البحث:

أولاً- مصادر البيانات: وتنقسم الى

1- الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية العمانية وتقارير المعاهد ومراكز البحوث الإقليمية والدولية والدوريات والمجلات المحكمة والرسائل العلمية والمقالات الصحفية المنشورة وتصريحات المسؤولين، إضافةً إلى الكتب باللغتين العربية والإنجليزية. وقد تم رصد أهم المراجع في الصفحة المخصصة لذلك، وقمت بزيارة العديد من مصادر البحث العلمي، كوزارة الخارجية ومكتبها، والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية وأرشيف الوثائق فيها، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومركز السلطان قابوس للبحوث والدراسات؛ وذلك من أجل الحصول على مزيد من المراجع والبحوث.

2- أجريّت مقابلات مع عدد من السفراء العُمانيين في ديوان عام وزارة الخارجية، ومع عدد من الأساتذة الأكاديميين في جامعة السلطان قابوس.

ثانياً- منهج تحليل البيانات:

تعتمد الدراسة على الأسلوب الكيفي (النوعي)، وتعتمد على أكثر المناهج استخداماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي تتمثل في ثلاثة مناهج، وهي على النحو الآتي:

أولاً- المنهج التاريخي:

وهو الذي يقوم على وصف وتسجيل الوقائع والأنشطة الماضية ودراسة تطورها وتحليلها للوصول إلى فهم الحاضر؛ (العزاوي، 2008) شريطة هذا المنهج، بجمع المعلومات المتوفرة والمنشورة التي تتناول السياسة الخارجية العمانية، ومستقبل المنطقة، والجوار الإقليمي الخليجي من المصادر المعتمدة والموثوقة والمراجع والبحوث والمقالات. فيركّز على تتبع تاريخ ظاهرة السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي، وبيان الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية العمانية من حيث المحددات، والأهداف، والاستراتيجيات، والقرارات تجاه منطقة الخليج العربي. كما سيفيد هذا المنهج في مجال التتبع التاريخي للأحداث وتطورها والتي تجلّي قيمته العلمية. وتكون المنهجية التاريخية – التحليلية للسياسة الخارجية العمانية على اعتبار أنّ التحليل للمواقف التاريخية يطابق غايات وأهداف هذه الدراسة.

ثانياً- المنهج التحليلي:

حيث يمكن من خلال المنهج من تحليل السياسة الخارجية العُمانية تحليلاً علمياً، مُبرراً أهم ما تميّزت به سياسياً، ثم شرحها والتعليق عليها. فالمنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس وأهداف ومرتكزات السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي، وسيركز هذا المنهج أيضاً على عملية تحليل أثر وانعكاسات الأزمات التي حدثت خلال الفترة المحددة للبحث.

ثالثاً- المنهج الوصفي:

وهو الذي يقوم على جمع المعلومات عن الظواهر والأحداث موضع البحث وتحليلها وتنظيمها ومقارنتها وتفسيرها؛ للوصول إلى وصف الحالة وتشخيص المشكلة والحصول على نتائج وتعميمات ومقترحات وحلول موضوعية عامة. (العزاوي، 2008) إضافةً إلى منهجية دراسة الحالة، والمنهج القانوني في تتبع التطورات السياسية الداخلية والخارجية لسلطنة عُمان خلال الفترة المحددة.

النطاق الزمني والمكاني للدراسة :

حدود البحث المكانية هي منطقة الخليج العربي، أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فيمتد من عام 1990 إلى عام 2020م. وقد اختار الباحث عام 1990م بدايةً للدراسة؛ لأن ذلك العام شهد العديد من المتغيرات، حيث أزمة الخليج الثانية عام 1990م، وهي تشكل مرحلة مفصلية في تاريخ المنطقة بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص؛ لفقدانها إحدى دول المجلس، وهي الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي، إثر غزو العراق للكويت، والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، نتج عنها أفول نجم الاتحاد السوفيتي، وظهور مصطلح الشرق الأوسط الجديد من جانب واشنطن، صاحبها تحرك في السياسة الخارجية العمانية تجاه هذه الأزمة، ومحاولة إقناع صدام حسين بالخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه؛ ولذلك كانت هذه البداية من أجل فهم أشمل وأعمق، باعتبار أن الأزمة بدأت في هذه الفترة ومازالت مستمرة، وتطرح نفسها بصورة ملحة في المراحل التي تلت. ويرى الباحث أن اختيار هذه الفترة سيجعل من الدراسة ونتائجها أكثر مصداقية وواقعية، ولكن هذا لا يعني إهمال الفترة التاريخية السابقة أو أنها مقطوعة الصلة عن المجال الزمني لفترة الدراسة.

ثم إنّ الدراسة سوف تتطرق إلى الفترة ما قبل العام 1990م لكونها خلفية تاريخية، ولأن الهدف من الدراسة هو التعرف على تطور السياسة الخارجية العمانية والعوامل والأحداث التي وقعت قبل العام 1990م وأثّرت في اتجاهات السياسة الخارجية. وقد اختارت الدراسة هذا الإطار الزمني كي يتم تحديد تطورات واستراتيجيات ملائمة لتحليل السياسة الخارجية الحالية والمستقبلية التي ترتبط بالتطور وتشعب الأحداث في المنطقة. وامتدت الدراسة إلى عام 2020م، نتيجة وفاة الراحل السلطان قابوس، واختيار السلطان هيثم بن طارق لتولي مهام إدارة الدولة؛ لذا تعد دراسة هذه الفترة من الأهمية بمكان.

والحقيقة أنّ الفترة المحددة للدراسة كانت مليئة بالأحداث السياسية التي غيرت مجرى تاريخ المنطقة ومستقبلها، وأسهمت في التطورات التي حدثت في مجالات مختلفة داخل المجتمع العماني؛ مما أثر في نمو المجتمع، واختيارات السلطان، وأثّرت في الاقتصاد والتنمية. وقد استخدمت العلاقات الخارجية في هذه الفترة كأحد الأسلحة التي ساعدت على التطورات الداخلية.

مصطلحات الدراسة

يُعدُّ تحديد المفاهيم والمصطلحات أمرًا ضروريًا في البحث العلمي؛ إذ إنه يسهل على القارئ فهم الأفكار التي يرمي إليها الباحث، ومن هنا جاءت أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات في البحث العلمي. ولقد وردت في هذه الدراسة عدَّة مصطلحات سيتم تناول أهمها، وهي على النحو الآتي:

1- منطقة الخليج العربي:

هي إحدى أكثر مناطق العالم توترًا منذ رحيل الإنجليز في بداية سبعينات القرن العشرين، وظهور النفط بوصفه متغيرًا مستقلًا أساسيًا في العلاقات الغربية – الخليجية الذي زاد من تنافس القوى العظمى حولها؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، والتي تتعلق بمخزونها النفطي وموقعها الاستراتيجي؛ (آل رشيد، 2012) إذ يقع الخليج العربي على مشارف القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل أهمية استراتيجية ليمنحها التقدم العلمي في الاتصالات، ولا التقدم التكنولوجي في المواصلات والاقتصادية، إلى جانب الموقع الجغرافي، قد رسخت تلك الأهمية، وجعلتها أكثر شدةً وحساسيةً، فهو يعتبر قوة جيواستراتيجية كبرى؛ لكونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة. (العجمي، 2006) ويضم ثماني دول متجاورة تنتمي إلى إقليم واحد (دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، إيران).

2- النظام الإقليمي الخليجي:

تشكل الدول الثمانية المطلة على شواطئ الخليج: دول مجلس التعاون الست، إضافةً إلى العراق وإيران، ما يعرف بالنظام الإقليمي الخليجي، وهو في الأساس نظام نفطي. (عبدالله، 1998) وتعتبر دولُهُ أغنى دول العالم بالنفط، وهي أكبر الدول إنتاجًا وتصديرًا للنفط الخام، وهي الدول الوحيدة التي تمتلك احتياطات نفطية.

3- مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية تعمل على تحقيق أهداف دول منطقة الخليج العربي، أعلن عن تأسيسها في 25 مايو 1981م، وخصوصًا في ظل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، في الاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، برعاية زايد بن سلطان آل نهيان، وقد ضمت في عضويتها كلاً من "سلطنة عمان، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت". (الشهراني، 2013)

هيكل الدراسة :

إن دراسة السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي تستلزم منا وضع خطة واضحة لفهم التطورات التاريخية للسياسة الخارجية العمانية، وفهم أزمات منطقة الخليج العربي والتحديات التي تواجهها، والواقع الراهن لها، وآفاق مستقبلها؛ ولأجل هذا وضع الباحث خطةً لهذه الدراسة، تضمن مباحث مسبوقة بمقدمة ومنتهية بخاتمة ونتائج علمية من خلال التقصي الدقيق وتوصيات يمكن أن تعين متخذي وصانعي السياسة الخارجية في بعض القرارات المهمة وتحويلها لسياسات مستقبلية .

جاء تقسيم الدراسة على النحو التالي :

فالمبحث الأول هو عبارة عن المدخل أو الإطار النظري العام للدراسة .

أما البحث الثاني فتمت فيه دراسة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في سلطنة عُمان، تناول المبحث الأول منه البحث والتحليل للقيم الحاكمة للسياسة الخارجية في السلطنة، حيث اتضح أن الموقع الجغرافي الفريد الذي تتميز به السلطنة فرض عليها تحمل أعباء تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية. وتناول **المبحث الثاني** البيئة الإجرائية للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان. وشملت الدراسة البيئة الدولية الخارجية للسلطنة وما تمثله من مساعدات أو منغصات على المواقف الخاصة بالعلاقات الخارجية.

أما المبحث الثالث فقد تناول موضوع السياسة الخارجية العُمانية وأمن الخليج العربي، وفيه يتم رصد أهم أزمات الخليج العربي، و أهم المواقف للسياسة الخارجية العمانية تجاه قضايا تلك الفترة ، فيما يتعمق في تحليل الخلافات الخليجية ومدى تأثيرها في أمن الخليج.

أما المبحث الرابع فقد كُرسَ لدراسة السياسة الخارجية العمانية في ظل التحديات الداخلية والخارجية موضوع الورقة و الدراسة ، وفيه تمت معالجة موضوع التحديات الداخلية والخارجية تم يأتي في الدراسة خاتمة والنتائج والتوصيات، إضافةً إلى قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الثاني : صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للسلطنة

إن السياسة الخارجية للدول يتم رسمها عبر مجموعة من الفواعل التي تطلق عليها الأدبيات السياسية عدة مصطلحات وصفات، مثل: المرتكزات، المرجعيات، الثوابت، المحددات، وغير ذلك مما يحمل ذات الدلالة، وأيًا كان ما يطلق عليها، فهي تشترك في كونها المؤثر والمحرك الأساسي في نمط السياسة الخارجية للدول.

أصبحت عُمان منذ عام 1970م دولةً تتجه نحو الحداثة والتقدم والتطور في شتى المجالات وعلى كافة المستويات، ساهم في ذلك القيادة الحكيمة والرشيده، وكان السلطان قابوس بن سعيد، القائد الفعلي لحركة السياسة الخارجية للسلطنة، وتشكلت إثر تفاعل العديد من العوامل والخصائص الجغرافية والتاريخية والقدرات الاقتصادية والثقافية والأمنية، وقد كانت بالفعل مؤثرةً على المحيط الإقليمي والدولي، وأخذت مكانة احترام وتقدير لدى جميع الدول؛ لِمَا اتصفت به هذه السياسة من طابع الهدوء والاعتدال والحيادية.

والسياسة الخارجية العُمانية تُعدُّ من المواضيع التي أصبحت مثار اهتمام الباحثين، سواءً العُمانيين أم غيرهم في دول منطقة الخليج العربي؛ نظرًا لما تمارسه الدبلوماسية العُمانية في هذه المنطقة التي لا تخلو من الأزمات السياسية على مر الزمان، وتتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم، وبتفاوت قضايا التعامل الخارجي مع دول الجوار الجغرافي والفاعلين الدوليين والإقليميين.

القيم الحاكمة للسياسة الخارجية العمانية :

دور المصالح القومية العُمانية في صنع السياسة الخارجية للسلطنة الذي تؤثر فيه المصالح القومية في السياسة الخارجية للسلطنة يكون أكثر وضوحاً في عدة مجالات رئيسية، من أهمها (مقلد، 2001):
أولاً: علاقات التحالف التي تدخل فيها سلطنة عُمان مع غيرها من الدول؛ صوتاً لهذه المصالح القومية ودفاعاً عنها، وذلك ضمن إطار قانوني متفق عليه كأساس لهذا الالتزام التعاقدية، وقد تجد السلطنة نفسها مضطرةً إلى الانسحاق في مسارات معينة لم تعد تلائم مصالحها أو تحوز قبولها لها أو على اقتناعها بمبرراتها.

ثانياً: في مجال التفاوض الدبلوماسي والتسوية السلمية للنزاعات الدولية التي تكون سلطنة عُمان طرفاً فيها، وتتضمن تهديداً كبيراً لمصالحها القومية الحيوية، ولا يوجد خلاف حول أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التفاوض الدبلوماسي في مجال التوصل إلى اتفاق مقبول حول مجموعة المصالح الحيوية المتنازع عليها بين سلطنة عُمان وخصومها .

العوامل التي تؤثر في اختيار سلطنة عُمان لنمط سياستها الخارجية

يتأثر اختيار السلطنة لنمط توجهها الخارجي بمجموعة من العوامل التي يمكن إيجازها في الآتي (مقلد، 2001):

1. هيكل النظام السياسي الدولي .
 2. الاستراتيجية العامة التي تصاغ السياسة الخارجية للسلطنة في إطارها.
 3. المدى والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها ظروف البيئة الخارجية ومعطياتها على رؤية واضعي السياسة الخارجية لحجم التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها مصالح السلطنة وقيمها الأساسية .
 4. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسلطنة عُمان .
- الثوابت والقيم:** الثوابت مجموعة من المبادئ والقيم والمثل، تعتنقها الدولة، والتي تكون قد تشكلت في الأساس من مواريث الدولة، سواءً السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الحضارية أو من محدثاتها. ويفرض النظام العالمي الجديد على مفهوم السياسة الخارجية طابعاً شمولياً ومتطوراً يقوم بصورة أساسية على الاعتماد المتبادل بين الدول والمصالح المشتركة بينها. (الرمضاني، 2014)

الموقع: أتاح الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان حمايةً طبيعيةً متميزةً له؛ إذ يقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي محاطة ببحرين اثنتين وصحراء (قاسم، 2008) هذا الموقع الفريد في تميزه الجغرافي والاستراتيجي جعل السلطنة تتميز بموقع مهم للقوى الإقليمية والدولية للغاية .

التاريخ وتأثير الجوار : تعد سلطنة عُمان من الدول الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، ناهيك عن كونها ذات تاريخ زاخر لعدة قرون، وذات جوار متعدد الثقافات والديانات .

العروبة: يُعدُّ الانتماء الوطني والهوية الإسلامية والعربية من الصفات الضرورية في تشكل شخصية المواطن الصالح .

الإسلام: تأثير البعد الديني في المحيط العربي، متمثلاً في الإسلام، لا تخطفه عين، فأغلب الدول العربية تعتمد على الإسلام بصورة أساسية في تشكيل أنظمتها، كما يعد الإسلام المصدر الأساسي للتشريع في دساتيرها ،والمصدر الذي يشكل منبعاً للهوية واستنباط الأحكام التي تنظم حياة الناس .

بيئة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

وضع السياسة الخارجية للسلطنة يتأثر بعدة مؤثرات بيئية، منها الخارجية، ومنها الداخلية، (مقلد، 2001) وذلك إما على المستوى العام أو على مستوى التعامل مع المشكلات الدولية التي تحيط بالسلطنة في إطار الأمن الإقليمي الخليجي. وتحليل بيئة السياسة الخارجية العُمانية نجدها تتضمن الأبعاد الرئيسية الآتية (مقلد، 2001):

- البيئة الدولية الخارجية للسلطنة، بكل ما فيها من حقائق وما تفرزه من ضغوط ومؤثرات؛ إذ المطلوب من السياسة الخارجية العُمانية أن تكون متوازنة وتتميز بالوسطية والهدوء في بيئة يمكن أن توصف بأنها منحازة ومتشاكسة .
- البيئة الداخلية للسلطنة تتشكل من أوضاع اجتماعية تُعدُّ هي الأفضل في منطقة الخليج، والنظامان السياسي والاقتصادي للسلطنة مستقران بدرجة أفضل من دول عديدة .
- طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي للسلطنة، الذي ترسم في نطاقه السياسات الخارجية وما يتعلق بها من قرارات .
- شخصية السلطان قابوس كان لها دور كبير في تقوية وتهيئة بيئة السياسة الخارجية للسلطنة، من خلال التفسير المنطقي والمناسب للمواقف الدولية التي اتخذتها السلطنة تجاه كل الأزمات الإقليمية والدولية التي كانت طرفاً فيها أو تطلبت موقفاً معيناً من السلطنة .

المحفزات في السياسة الخارجية العمانية :

وهي المتغيرات التي تسهم إيجابياً وتحفز على تطوير وتهيئة بيئة السياسة الخارجية العمانية من أجل اتخاذ مواقف وقرارات تساعد على تحقيق المصالح والأهداف القومية للسلطنة، وتشمل المحفزات التالية:

أولاً: القيادة السياسية الجديدة .

ثانياً: دعم الدول الشقيقة والصديقة .

ثالثاً: المناخ الدولي المساعد .

العناصر التي تميزت بها بيئة السياسة الخارجية العمانية :

أولاً: العزلة .

ثانياً: الحياد .

ثالثاً: الوساطة .

المبحث الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية

دخلت سلطنة عُمان منذ 1970م مرحلة جديدة في علاقاتها الخارجية، تقوم على رؤية استراتيجية شاملة، تنبع من طبيعة المجتمع وقيمه وتوجهات قيادته، وتسعى لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد للسلطنة، شعباً ومجتمعاً ودولةً، في كل المجالات، وعلى مختلف المستويات، سواءً على الصعيد الداخلي، أم على مستوى علاقاتها مع الدول الصديقة والشقيقة على امتداد العالم مع اهتمام أكبر نسبياً بعلاقاتها مع دول الجوار الخليجي وإيران والعراق، ولأن سلطنة عمان تقع في واحدة من أهم وأخطر مناطق العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط، فقد لعبت دوراً حيوياً وحضارياً مؤثراً في حقب التاريخ المتتابعة. ويهدف هذا الفصل إلى تتبع وتحليل التطورات التاريخية التي مرت بها سياسة سلطنة عُمان الخارجية منذ منتصف ستينات القرن الماضي وحتى تسعيناته، ودورها في تشكيل السياسة الخارجية الحالية للسلطنة.

الحرب في إقليم ظفار، وتأثيرها على السياسة الخارجية العُمانية 1965-1975م

والتي تعد من أبرز النزاعات المسلحة التي شهدتها سلطنة عُمان، ومن أبرز العوامل التي أدت إلى تغييرات في السياسة الخارجية لدولة عمان، وإلى تغييرات داخلية انتهت بعزل السلطان سعيد بن تيمور، وتولي ابنه السلطان قابوس القيادة، مثلت حرب ظفار تحدياً خطيراً بالنسبة إلى الأمن الوطني العُماني، وأدت إلى تغييرات داخلية. والمتتبع للسياسة العُمانية، قبل تولي السلطان قابوس زمام الأمور في عُمان عام 1970م، يلحظ أنها عاشت منعزلة التأثير السياسي، ويصفها السلطان قابوس بقوله: "الكل يعلم أن العزلة التي فرضت على عُمان حالت دون أي اعتبار لمعالم سياسة خارجية، وقد بذلنا الجهد لفك طوق العزلة". ونلاحظ أن هذا ما تحقق لاحقاً بالتخلص من سياسة العزلة بواسطة القيادة الجديدة في العام 1970م، التي انفتحت على العالم بلا حدود، بعد أن كانت منعزلةً على نفسها. وهذا التغيير شمل كل مناحي الحياة بسلطنة عُمان، وأولها السياسة الداخلية الخاصة بالتعليم والصحة، باعتبارهما الركيزة الأساسية في عملية التنمية الشاملة، والسياسة الخارجية التي تمثلت في إقامة علاقات التعاون المتوازنة مع مختلف دول الجوار الجغرافي، ودول العالم الأخرى.

المواقف العربية والدولية من حرب ظفار:

أبرز الأطراف الخارجية التي تدخلت في حرب ظفار: جمهورية اليمن الديمقراطية، وجمهورية مصر، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وقد لعبت هذه الدول دوراً بارزاً في تأجيج الصراع الدائر حينئذٍ بين السلطة والثوار، وزادت من تفاقم الأوضاع في السلطنة

السياسة الخارجية العُمانية في الفترة بين 1976-1988م

من المتعارف عليه عالمياً لدى الخبراء وصناع السياسة الخارجية أن سلطنة عمان تُعدُّ سويسرا الشرق، وأنَّ مسقط تزامم جنيف، هذا الوصف لم يأت بسبب استحواذ السلطنة على بنوك عالمية وأرصدة ضخمة أو احتياطات بالمليارات، وإنما لامتلاكها موقفاً حيادياً وإيجابياً دأبت على انتهاجه، وهو ما ميزها عن محيطها وامتدادها الخليجي.

السياسة الخارجية العمانية تجاه الدول المجاورة جغرافياً، وكذلك الدول الإقليمية والدولية في فترة تاريخية مهمة (1976-1988م)؛ وذلك للآتي:

- تزامنها مع تولي السلطان قابوس بن سعيد السلطة في عام 1970م.
- نهضة السلطنة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وخروجها للعالم دولة لها سياسة خارجية مخطط لها وفقاً لاستراتيجية وطنية أرسى دعائمها السلطان الشاب الذي نقل السلطنة إلى مصاف الدول المتقدمة.
- توقف التمرد في منطقة ظفار في العام 1976م، وبناء عمان علاقاتها الخارجية بناء على وقوف الدول الأخرى مع أو ضد السلطنة أثناء تمرد ظفار.
- من المهم الانتباه إلى انتهاج السلطنة لمبدأ الحياد تجاه العديد من الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، والتي تتمثل في موقف السلطنة من الغزو السوفيتي لأفغانستان، وموقفها من الثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية الإيرانية.

السياسة الخارجية العمانية تجاه ايران في هذه الفترة :

إن بناء جسور التفاهم والتعاون من أهم المفاتيح الضرورية التي تركز عليها السياسة الخارجية العمانية للسلام والأمن في العلاقات بين دول العالم؛ لذا يُعدُّ التقارب العُماني- الإيراني من المواضيع الأكثر تعقيداً عند الحديث عن السياسة الخارجية للسلطنة، حيث تربطها علاقات ممتازة مع إيران ، كانت سلطنة عُمان تنظر إلى هذه المسألة بحساسية شديدة؛ لكون موقع عُمان الجغرافي القريب من إيران عاملاً أساسياً في ضرورة وجود علاقات طبيعية تراعي مصالح البلدين دون التأثير بمواقف الآخرين تجاه ايران أو العكس؛ إذ إن الدولتين كلتاهما تسيطران على مضيق هرمز الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم.

مبادرات عمانية من أجل تأمين وحماية المنطقة :

تقدمت السلطنة بأفكار ومقترحات لحماية أمن الخليج، وخاصةً مضيق هرمز، وأعتقد أن هذا يعني دعوة أو استعداد من قبلنا كحكومة سلطنة عُمان للتعاون مع كل الدول لما في مصلحة الجميع"، (وثائق الخليج والجزيرة العربية 1979، 1983)، ورغم العثرات في هذه الاجتماعات إلا أن المساعي الدبلوماسية العمانية استمرت ماضية ولم تتوقف، وتعززت دعوتها لإقامة ترتيبات أو إطار للتعاون الاقليمي رغم القصور في التوصل لاتفاق في المجالات السياسية والدفاعية؛ الأمر الذي دفع السلطان قابوس للتأكيد على أن الأهمية السياسية والجغرافية للخليج كمنطقة تؤكد على ضرورة التعاون الكامل بين دول المنطقة، من ناحية أخرى، دفعت أحداث رئيسية جرت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات في الخليج، دول المنطقة إلى الإسراع لتنفيذ خطط التعاون وإنشاء مجلس التعاون في ذلك الحين، وتتمثل هذه الأحداث بثلاثة تهديدات إقليمية رئيسية، هي: الثورة الإيرانية، والغزو السوفيتي على أفغانستان، وحرب الخليج الأولى.

السياسة الخارجية العُمانية بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي

ظهرت السياسة الخارجية العُمانية بشكل نشط في الفترة ما بين عامي 1981 حتى 1990م؛ إذ كان لها دور فاعل على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال كسر حاجز العزلة التي عاشتها طويلاً في عهد السلطان سعيد بن تيمور، ومما يؤكد ذلك خطاب السلطان قابوس بن سعيد قائلاً: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية، وموقفنا من الجامعة العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض، وقد أعرينا عن تقاهمنا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي لدعمه بالدم والمال، ونسانده بكل طاقاتنا؛ حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله". (Peterson. 2013)

توافق السياسة الخارجية العمانية مع مجلس التعاون الخليجي

إن التجربة العُمانية كانت تعارض التدخل الأجنبي في المنطقة؛ وذلك لما عانتها عُمان في عقدي الستينات والسبعينات من تدخلات أجنبية، وهي بذلك تحذر وتحذر في كل نزاع يقع بين دول المنطقة، بأن ذلك يعطي ذريعة لبعض القوى حتى يكون لها موطئ قدم في المنطقة خدمة لمصالحها، ولذلك أبدت عُمان اهتماماً بالتعاون الأمني والدفاعي بين دول مجلس التعاون، إلا أنه لم يحظ باهتمام كافٍ من جانب دول المجلس الأخرى. من الملاحظ أن السياسة الخارجية العُمانية تجاه دول منطقة الخليج العربي تقوم على الآتي (مقابلة مع الدكتور جبارة سعيد حسن):

1. الحوار السلمي.
2. عدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية.
3. الإيمان بالحل السلمي للنزاعات.
4. الحياد الإيجابي أو الحياد البناء.
5. الدعم الحقيقي للسلم والأمن الإقليمي والدولي.
6. التعاون المثمر في كل المجالات على مبدأ التعاون المنفعي الإيجابي.
7. البعد تماماً عن الاستقطاب الأيدولوجي.

تأثير قيام مجلس التعاون الخليجي على الأمن الاقليمي :

يتم التركيز هنا على الفكرة الإقليمية رغم غياب الدولة الخليجية الواحدة من جهة، ووجود الدول الخليجية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى، ومن هنا يصبح تعريف الأمن الإقليمي الخليجي هو "قدرة الدول الخليجية شعوباً وحكوماتٍ على حماية وتنمية القدرات والإمكانات الخليجية على جميع المستويات؛ من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد الخليجي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول الخليجية والإقليمية والدولية المحيطة". (الشقاء، 2014)

مهددات الأمن الإقليمي الخليجي :

تختلف الدول في رؤيتها لنوع الأخطار التي تهدد أمنها الوطني وحدودها، وذلك باختلاف وضعية تلك الدول؛ إذ إن العوامل التي تهدد الأمن الوطني تختلف بين دولة وأخرى، بل إنما يحقق الأمن الوطني لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى، وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي؛ لذا فإن أي تصرف من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لا بد أن يواجه من جانب الدول الخليجية التي تهدد أمنها الإقليمي مواجهة متناسب ودرجة التهديد. تتمثل تلك المهددات في الآتي(جزان، 2016):

أولاً : التهديدات الداخلية

يتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل دولة ما، وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية، مثل: ضعف شرعية السلطة أو انعدام الاستقرار السياسي، أو وجود جماعات لها مصالح غير شرعية أو نفوذ قوي، وتسيطر على عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها، إضافة إلى تهديدات اجتماعية، مثل: القلة النسبية لعدد السكان في معظم دول مجلس التعاون، والجوانب الاقتصادية والأيدولوجية والثقافية والأمنية.

ثانياً: التهديدات الخارجية

تشمل التهديدات الخارجية التهديدات الإقليمية وما يتصل بمجال العلاقة بين الدول الخليجية وبين محيطها الإقليمي أو الجغرافي، أي ما يعرف بـ(النظام الإقليمي)، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التعايش أو التعاون أو التهديد، وأحكام ذلك كله، ومثال لذلك: التهديدات الإيرانية، وتنامي التنظيمات الأصولية (القاعدة، داعش).

ثالثاً: التهديدات العالمية

وتشمل ما يتصل بمجال العلاقة بين الدول الخليجية والمحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتائج.

أبعاد الأمن الإقليمي الخليجي توضح أهمية التنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية؛ لإيجاد أمن إقليمي خليجي يتمتع بالقوة والاستمرارية والصمود في وجه الصعوبات والأزمات والمحن التي تمر بها الدول الخليجية، خاصة الحصار لدولة قطر من بعض الدول الخليجية.

التحديات والتحديات الداخلية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي

- مشكلة الخلل في التركيبة السكانية
- تحديات ديموغرافية.

تحديات سياسية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي. وتعلق بالآتي(Aljazeera.net):

- الخلافة السياسية، وتحديد منظومة الحكم في دول المنطقة.
 - القمع الأمني، وضيق آفاق المشاركة السياسية.
 - تطلُّع الجيل الجديد إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو تطبيق الديمقراطية، وحفظ حقوق الأقليات.
 - تمر العلاقات البينية الخليجية بخلافات سياسية تتعلق بقضايا متعددة، أهمها المنازعات الحدودية والإقليمية التي تخمد حيناً وتثور حيناً.
 - معضلة (السيادة – الهيمنة)، والمتمثلة في حساسية الدول الصغيرة تجاه مسألة السيادة، وخشيتها من هيمنة القوى الإقليمية (السعودية - إيران).
 - تطوير عمل مجلس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن تطوير المجلس ذاته، سواءً بتوسيعه أو تحويله إلى اتحاد على نمط الاتحاد الأوروبي
- ولبيان أهم مراحل تطورات السياسة الخارجية العُمانية والغوص بعمق في العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في توجهات سياسة عُمان الخارجية اتجاه الخليج العربي، فقد تم تناول حرب ظفار التي تعتبر من أصعب المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد، وكانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التغيير واستلام حكم البلاد من قبل السلطان قابوس، وإبعاد الوالد السلطان سعيد بن تيمور من السلطة، وفي هذا الإطار، تم تناول مواقف الدول المختلفة التي كان لها دور وتأثير على الحرب، وكيف أن السلطان قابوس نجح بخبرته وحكته في إخماد الحرب رغم التحديات التي واجهته في بداية الأمر، وكيف أن عُمان، وبعد انتهاء حرب ظفار، انطلقت في بناء نهضتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الصفر. كما تم تناول تطور وانفتاح السياسة الخارجية العُمانية إقليمياً ودولياً في هذه الفترة المهمة والمؤثرة، وكيف تعاملت القيادة العمانية مع الأحداث المهمة، مثل الثورة الإيرانية، وكذلك حرب الخليج الأولى والثانية، وقد تم التركيز على تطورات السياسة الخارجية العمانية المعتدلة في تلك الفترة ونشاطاتها، من خلال التمثيل الدبلوماسي في عدد من العواصم العربية والأجنبية، واهتمامها في أمن دول منطقة الخليج، من خلال اجتماع لقادة دوله في مسقط عام 1976م، كما تم التطرق إلى التحولات العنيفة التي مرت بها المنطقة في هذه الفترة، وتأثيرها على تطورات السياسة الخارجية العمانية، كما تم بحث المهددات التي تجابه الأمن الإقليمي الخليجي، وأبعاده، وتأثير قيام مجلس التعاون الخليجي على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.

مواقف السياسة الخارجية العمانية تجاه قضايا أزمات الخليج

منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في 23 تموز/ يوليو 1970م، أصبحت سلطنة عمان دولة لها مكانتها ودورها على الساحتين العربية والدولية؛ وذلك بفضل السياسة الخارجية الحكيمة التي حدد السلطان قابوس معالمها وثوابتها على مبادئ أساسية تراوحت ما بين انتهاج سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، واحترام القوانين والأعراف الدولية، وتدعيم علاقاتها مع الدول العربية والصديقة، ودعم التعاون الإسلامي والقضايا الأفريقية وسياسة عدم الانحياز، لتبدأ عمان نقطة انطلاق جديدة وتوجهات تعيد للبلد مكانته التاريخية في دائرته الإقليمية والدولية.

استمرت هذه السياسة الحكيمة مدة حكم السلطان قابوس بن سعيد (1970-2020)، وقد استندت الدراسات الحديثة على سياسة عمان الخارجية كنموذج يحتذى به في العلاقات الخارجية، وفقاً للنظريات الميكافيلية والواقعية، من أجل تحقيق المصالح الوطنية والقومية لسلطنة عمان، مع ملاحظة أن البيئة الإقليمية كانت متوترة طيلة حقبتَي التسعينات والعشرية الأولى من الألفية الثالثة، وتعددت الأزمات في منطقة الخليج العربي، وتشابكت الأسباب بالنتائج، وتورطت أطراف إقليمية ودولية في تلك الأزمات؛ الأمر الذي جعل سلطنة عمان تواجه امتحانات عسيرة للنأي بنفسها بعيداً عن تلك الأزمات، متخذةً سياسة خارجية حكيمة ومتزنة ومحيدة.

وكانت عُمان تنظر إلى مسألة الأمن في الخليج بأنها أولوية قصوى في استقرار وهدوء المنطقة؛ ولهذا ركز المشروع العُماني على مسألة الأمن والتعاون العسكري والسياسي في وقت مبكر بإنشاء منظمة خليجية، وإنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز؛ (أمين، 1977) لمنع وصول الاتحاد السوفيتي إلى (المياه الدافئة في الخليج العربي).

موقف السياسة الخارجية العُمانية من الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)

تعدُّ الحرب العراقية-الإيرانية، (الحجاج، 2007) من أخطر الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية؛ إذ كانت هذه الحرب محل اهتمام السلطنة؛ وذلك بسبب قربها من إيران، لذلك نهجت السياسة الخارجية العُمانية مسلكاً توفيقياً، فلا هي وقفت مع إيران كلياً؛ لكونها دولة مشتركة مع أحد طرفي الحرب، إيران في الإشراف على مضيق هرمز - شريان الملاحة الدولية في الخليج العربي - ، وتمر عبر مياهها الإقليمية خطوط الملاحة الدولية، ولا هي تخلت عن العراق، (السيد سليم، 1989) وكانت تربطها بالعراق الشقيق أواصر الدم والقرباة والمصير العربي المشترك، وبإيران وشائج الجوار والعقيدة والمصالح المشتركة. (عباس، 2014)

طوال مجريات الحرب ظل الموقف العُماني ثابتاً لا يتغير، وذلك في تبنيها سياسة فتح باب الحوار للأطراف المتنازعة، ووقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، وذلك في محاولة لتقصير سنوات الحرب التي نشبت، والحد منها، ومحاولة إيقافها عبر المفاوضات؛ إيماناً منها أنه لا يمكن لأي قيادة من هذين الفريقين أن يخرج منتصراً من هذه الحرب، فالجميع خاسر، ولذلك رأت أن دعوتها إلى وقف القتال، والدعوة إلى الصلح بين الطرفين العراقي، والإيراني هو الحل للخروج من المأزق. (عباس، 2014) لقد تحكمت ثلاثة عوامل في تشكيل الموقف العُماني من الحرب العراقية-الإيرانية، وهي كالاتي (العريمي، ع121):

أولاً: المحدد الجغرافي .

ثانياً: المحدد التاريخي .

ثالثاً: المحدد الديني .

مواقف سلطنة عمان تجاه أزمة الحرب العراقية الإيرانية

في ضوء ما تقدم، يجب التأكيد على أن سلطنة عُمان سعت إلى إنهاء الحرب وتقديم الحلول السلمية، وحرصت على عدم تغيير الخريطة السياسية للمنطقة من قبل أي من الطرفين؛ وذلك بعدة خطوات اتخذتها، والتي يمكن إجمالها في الآتي (العريمي، ع121):
أولاً: امتناع سلطنة عُمان عن التوجه الإيراني في تصدير الثورة الإسلامية، لا سيما لمنطقة الخليج العربي ودولها

ثانياً: عتاب سلطنة عُمان للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ بسبب رفضها المبادرات والجهود السلمية لإنهاء الحرب مع العراق، لا سيما في السنوات الأولى للحرب.
ثالثاً: قامت عُمان عام 1982م بتمويل صفقة سلاح مصرية للعراق، قدرت آنذاك بمبلغ (300) مليون دولار أمريكي تقريباً، وكان القصد منها الإبقاء على مقاومة الجيش العراقي وقدرته، وردم الهوة بين مصر والعراق التي أوجدتها تداخيات اتفاقية (كامب ديفيد)، وتوقيع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية.
رابعاً: طلب مسقط من طهران الخروج من جزيرة الفاو التي احتلتها عام 1982م في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية؛ تأكيداً من جانب سلطنة عُمان على التضامن العربي في وقت الأزمة.
خامساً: تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، والتشديد على أن سلطنة عمان لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي عمل من هذا القبيل، وأن سلطنة عمان، بحكم مقتضيات السيادة الوطنية والمسؤولية سادساً: عدم الموافقة على استعمال العراق للأراضي العُمانية .
سابعاً: المحاولات المتكررة لإقامة حوار مباشر مع الطرفين، ورفض أي مقاطعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية أو عزلها دبلوماسياً أو اقتصادياً.

وبذلك استطاعت عمان بحيادها أن تبعد نفسها عن تبعات الكراهية ما بين الشعوب، وفي خطاب السلطان قابوس في 11 يناير 1986 تأكيداً على ذلك، إذ قال: "نحن، بلا شك، جميعاً مسؤولون عن المنطقة جغرافياً وتاريخياً، ومن جميع النواحي، سوف نعيش فيها، وسوف نبقي فيها، والشعوب باقية؛ فلماذا نحن نخلق الكراهية بين الشعوب" (حمودي، 1993).

ظل موقف سلطنة عمان علامة فارقة كبيرة و متميزة في كثير من المواقف والأزمات الخليجية التي مرت بها المنطقة، وهذا الموقف ليس غريباً على عمان؛ إذ إن الحياد هو موقفها تجاه العرب في الأزمات الإقليمية التي اعتادت السلطنة على الظهور فيها بصورة دبلوماسية؛ محاولةً لكسب كافة الأطراف. (مواقف عمان من الأزمات الخليجية، 2017) وقد بدأت سلطنة عمان باستخدام لغة الحياد منذ بداية الأزمة الخليجية الأولى عام 1980م، حين اندلعت الحرب بين العراق وإيران، ثم كررت الموقف ذاته في أزمة الخليج الثانية.

ولم يكن الموقف العُماني من حرب الخليج الثانية بجديد على الدبلوماسية العُمانية التي انتهجت دبلوماسية معتدلة منذ مجيء السلطان قابوس إلى الحكم في التعامل مع الآخرين، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والتعامل بحسن نية، وهو ما ساعد كثيراً في تحقيق الأهداف العُمانية، وجعل دبلوماسيتها وسياساتها رافداً معززاً لها في السير نحو أهدافها داخلياً وخارجياً، على الرغم من الاختلاف مع بعض الدول الخليجية حول تلك السياسة.

ويمكن إيجاز تباين الموقف العُماني إزاء حرب الخليج الأولى والثانية في النقاط الرئيسية الآتية:
أولاً : المحدد الاستراتيجي: وفق هذا المحدد نجد أن الحرب العراقية – الإيرانية هي حرب بين دولتين كبيرتين على عكس غزو العراق لدولة الكويت، فإنه يراد به محو دولة صغيرة من خارطة الدولية، وهنا يظهر خلل كبير في موازين القوى بين الحربين (الأولى والثانية)، فضلاً عن دخول المنطقة مرحلة جديدة من الصراعات، يعقبها دخول القوات الأجنبية في منطقة الخليج، وهما المحظوران اللذان حرصت سلطنة عُمان دائماً على تجنبهما.

ثانياً: المحدد الجغرافي: وفق هذا المحدد يتضح لنا أنه لا يوجد امتداد داخل الأراضي العُمانية لكل من التكوينات البشرية (السكانية) الكويتية والعراقية، بحيث يؤثر ذلك على السياسة الخارجية.

ثالثاً: المحدد القومي العربي: هذا المحدد نجد أنه، وبطبيعة الحال، كابتاً من كوابح أي محاولة لترجيح موقف أحد طرفي الحرب (العراق والكويت) بشكل كامل وعلى حساب الطرف الآخر، وصراف الانتباه عن (إسرائيل)، بوصفها المصدر الرئيس لتهديد هذا الأمن. (العريمي، ع121)

الخاتمة :

هدفت الدراسة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بطبيعة التحديات والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في سياسة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة 1990-2020م، وكيف أمكن لعُمان أن تتجاوز هذه التحديات؟ وما الذي جعل هذه السياسة متفردة وناجحة بكل المقاييس؟ وما مستقبل السياسة الخارجية تجاه منطقة الخليج بعد رحيل السلطان قابوس وتولي القيادة السلطان هيثم بن طارق؟
لقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة منذ بداية التسعينات وحتى العام 2020م تحولات كبيرة في جميع الجوانب كان لها وقعها على السياسة الخارجية العُمانية، هذه الدراسة تتبعت مجمل التحولات والمواقف والأزمات التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة، ورصدت مجمل المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية العُمانية، والجهود التي بذلتها القيادة في هذا الإطار، وقدمت تحليلاً للمواقف السياسية العُمانية، مستخدمة معطيات البيئة الداخلية والخارجية لبيان مدى تأثير هذه التحولات على سياسة سلطنة عُمان الخارجية وعلى صياغة توجهاتها ومواقفها خلال الفترة الماضية وانعكاساتها في المستقبل. وعموماً سعت الدراسة إلى التعرف على ملامح السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي خلال هذه الفترة، وتناولت دور سياسة الحياد والتوازن في توجيه تلك المواقف، وتناولت التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية العُمانية في ظل القيادة الجديدة للسلطان هيثم بن طارق.

أهم نتائج الدراسة :

استخلص الباحث، من خلال هذه الدراسة التي عالجت موضوع السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي، مجموعة من النتائج والاستنتاجات العامة، كان أهمها:

1. أكدت الدراسة على أهمية موضوع السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه منطقة الخليج العربي؛ لما له من تأثير على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الحاضر والمستقبل.

2. توصلت الدراسة إلى أن السلطان الراحل طوال فترة حكمه الذي دام لمدة خمسة عقود، كان يمثل مركز صنع القرار السياسي للدولة، وهو الذي رسم سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، وتولى بنفسه شؤون الوزارة التي تعتبر مسؤولة عن تنظيم وتوجيه علاقة السلطنة بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، فكانت تعبر عن رؤية وشخصية السلطان قابوس التي تتسم بالحدز والتوازن والواقعية .

3. توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين (1990-2020) كانت واقعية في تعاملها مع قضايا وأزمات المنطقة، وكانت تنطلق في ذلك من المصلحة الوطنية.

4. كشفت الدراسة عن أهم العوامل والتحديات الإقليمية التي أثرت في توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج خلال هذه الفترة، والتي تمثلت في عامل الهاجس الأمني، وعامل العلاقة مع إيران، وعامل الاختلافات داخل منظومة مجلس التعاون، وانعدام الرؤية الموحدة، وعامل الخوف من الهيمنة السعودية، وأخيراً عامل ثورات الربيع العربي .

5. أكدت الدراسة على أن السياسة الخارجية العُمانية لعبت دورًا كبيرًا في بناء علاقات اقتصادية وتجارية مع جميع دول الجوار الاقليمي، كما تم بناء شبكة من العلاقات مع الدول الكبرى، وهو ما ساعد عُمان لتحرير سياساتها الخارجية، وساعد في إنجاح خطط وبرامج التنمية الوطنية، وتوفير حياة أفضل للمواطن العماني.

أهم التوصيات : توصي الدراسة بالآتي:

1. إعطاء السياسة الخارجية الاهتمام الكافي من حيث الإمكانيات المتوفرة والكفاءات والعمل على تنميتها وتطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذها، وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية، مع إتاحة الفرصة للشباب والمرأة.
2. ضرورة الحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية العمانية التي وضع أسسها السلطان الراحل قابوس بن سعيد ، والتي تقوم على التوازن والواقعية والموضوعية والحياد.
3. التعامل مع التحديات الاستراتيجية التي تتعرض لها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال العمل على توفير مستلزمات التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيجاد آليات وقواعد تعزز التعاون والعمل المشترك ، بما يزيد من قدرتها على الحد من التدخلات الخارجية ، وفتح حوار استراتيجي من أجل تعزيز الأمن والسلام والاستقرار، وهذا الدور ينبغي أن يضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمبادرة من الحكومة العمانية ورعايتها.
4. تعديل ديباجة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بإضافة مادة لتكوين مجلس حكماء الخليج العربي؛ لحل الخلافات التي تنشأ بين الدول الخليجية.
5. أخذ أعلى درجات الحذر، والاستعداد التام للتعامل مع كل التغيرات والتطورات، وضرورة التكيف السياسي مع المتغيرات المتسارعة، وأهمية الاستمرار في حشد الجهود والطاقات الوطنية، وتوظيفها التوظيف الأمثل لبناء القوة الذاتية القادرة على الحفاظ على أمن الوطن ومصالحه العليا واستقراره وثبات سياساته الخارجية المتوازنة والحيادية.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب العربية :

1. أبو بكر سعودي، هالة (1986) ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 - 1973)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2)،
2. أبودية، سعد (1998م) ، السياسات الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (1970-1998م) دراسة في عقائد صانع القرار العُماني،(عمان: دارالبشير، ط1) .
3. أمين، ساعاتي (1977)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، (القاهرة: مطبعة دار الفكر العربي).
4. جزان، نزار مؤيد. (2016م). تطبيقات في الأمن الإقليمي الخليجي. الكويت: الدار العالمية للنشر.
5. حمودي ،هادي حسن (1993)، الفكر السياسي العماني من الثوابت إلى المتغيرات،(بيروت: مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، ط1
6. الرمضاني ، مازن (2014م) ، في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية،(بغداد: دار النجوى، ط14) .
7. زكريا قاسم ، جمال ، (2008م) ، دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا 1741 – 1861م، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط2)،
8. سليم ، محمد السيد(1998م) ،تحليل السياسة الخارجية،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2
9. الشقحاء، فهد بن محمد(2014م) ، الأمن الاقليمي تصور شامل،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط2) .
10. صبري مقلد ، إسماعيل(2001م)، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1) .
11. عبد الحي ، وليد (1994م)،تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية،(الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1)
12. العزاوي، يونس كرو(2007م) ، مقدمة في منهج البحث العلمي،(عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع) .
13. مبارك سعيد، بسمة (2014م)، قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران، (تقرير مركز الجزيرة للدراسات.
14. مصباح ، عامر (2008م) ،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1).
15. مؤيد جزان ، نزار (2016م) ، تطبيقات في الأمن الإقليمي الخليجي،(الكويت: الدار العالمية للنشر)
16. ميلود ، ولد الصديق (2018م)، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي)

17. وجدان ، سعيد ، وزهير، محمد (2006م)، النشاط العُماني من القضايا العربية في اطار مجلس التعاون الخليجي 1981-1990م،(جامعة سامراء) .
18. يوسف البلوشي، مريم بنت (2015) ، أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في أمن مجلس التعاون بعد الربيع العربي، ورقة بحثية، المستقبل العربي).

ثانياً : كتب انجليزية :

- 19.¹Steve Smith, Theories of Foreign Policy: An Historical Overview, *Review of International Studies*, Vol. 12, No. 1, 1986, pp. 13-29.
- 20.¹Peterson. J. E, *The Solitary Sultan and Construction of the New Oman*, (London, 2013), P.321.
- 21.

ثالثاً : الرسائل العلمية :

22. آل رشيد ،حمدبن محمد (2012م) ، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج العربي، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر).
23. العجمي، ظافر محمد(2006م) ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (سلسلة أطروحات الدكتوراه، (56)، مركز دراسات الوحدة العربية) >
24. المسن،حاتم بن سعيد(2017م) ،مرتكزات السياسة الخارجية في ظل المتغيرات الإقليمية،(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط) .
25. يحيى الشهراني ، عبدالعزيز محمد (2013م) ،السعودية ومجلس التعاون الخليجي: الدور المحوري، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان) .

رابعاً: الدوريات و المجلات ومراكز:

26. الحجاج ، خليل(2007م) ،دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزم العلاقة بين العراق دول الخليج العربي، *مجلة المنارة*، مجلد 13، عدد7، كلية الآداب، جامعة آل البيت
27. العريمي ، محمد بن مبارك ، الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي،(أبوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، العدد 121)،
28. سعد الدين، فاطمة (1979) *وثائق الخليج والجزيرة العربية* ، إشراف: بدر الدين الخصوصي، إعداد منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت، الكويت 1983،
29. عبدالله ، عبدالخالق (1998م)،*التوترات في النظام الاقليمي الخليجي، السياسة الدولية*،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 132، أبريل .
30. مركز إدراك للدراسات والاستشارات،*السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في راب الصدع الخليجي*، 2017م .
31. عباس ،علي حمزة(2014م) ، *موقف سلطنة عمان من حرب الخليج الأولى والثانية*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل .
32. مواقف عمان من الأزمات الخليجية، *صحيفة إيلاف الإلكترونية*، السبت 29 يوليو 2017 م .

خامساً : مقابلات شخصية :

33.مقابلة مع الدكتور جبارة سعيد حسن، أستاذ العلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، أجريت المقابلة بمكتبه يوم الأحد الموافق 2020 /6/28م الساعة 12 ظهراً.

سادساً : الشبكة الدولية للمعلومات :

34.¹WWW. Aljazeera.net, Gulf Studies, 18 JUL. 2019.